

Dengê Kurdistan

--- صوت كوردستان ---

يصدرها پارتي ديموقراطي كوردستان- سوريا
الديموقراطية لسورية والحكم الذاتي لكردستان سورية
العدد 30 / 2003

pdks@kurdayeti.net www.kurdayeti.net

DUSK: Postfach: 410120, 53023 Bonn

Kiff, Konto-Nr.: 0341119900 BLZ:20080000, Dresdner Bank, Hamburg

وحمل البارتي راية النضال القومي الكردي في سوريا وجمع بسرعة فائقة كلمة الكرد من مختلف الطبقات والفئات والاتجاهات الفكرية والسياسية بهدف تحقيق الحقوق القومية المشروعة للأمة الكردية.. ولا يمكن في هذا البيان التطرق إلى كل النقاط العلامة في تاريخ هذا الحزب الأصيل الذي جاء تأسيسه تعبيراً عن إرادة الشعب الكردي في غرب كردستان وبدأ نشاطه كطليعة متقدمة على درب النضال دون كلل أو ملل وعانى أعضاؤه وأنصاره الكثير في حياتهم، سواء في زنانات الحكومات السورية المتتالية من تعذيب وتحقير وحرمان، أو خارجها من تهريب وتشريد وتضييق وتذليل، ليس من قبل الأجهزة الأمنية للدولة فحسب، وإنما من قبل كل الحاقدين على الأمة الكردية ونضالها العادل..

ويجب الاعتراف هنا بأنه قد وقعت أخطاء تكتيكية كبيرة في تاريخ الحزب، على مستوى القيادات والقواعد من قبل المسؤولين والكوادر، مما أثر سلباً على تطوره ومساره الطويل الذي زاد عن أربعة عقود من الزمن دون تحقيق أي هدف معن حتى اليوم، ولكن أكبر الأخطاء وأشدّها فتكاً بالحزب وتنظيماته هو سعي قادته ومسؤوليه للتمرد على الوحدة التنظيمية بتسيخ ثقافة "الانشقاق" داخل التنظيم بدعوى أيديولوجية أو بسبب خلافات على مواقف سياسية أو لمجرد الصراع على المناصب والمراكز القيادية، وذلك بسبب

حول الذكرى الـ 46 لتأسيس

بارتي ديموقراطي كردستان سوريا

في مثل هذا اليوم المشرق من تاريخ نضال الأمة الكردية تأسس حزبنا، بارتي ديموقراطي كردستان سوريا، من قبل ثلة من أبناء هذه الأمة المجزأة المضطهدة، وفي مقدمتهم معلم النضال السلمي الشجاع **عثمان صبري** (1905/1/7 - 1994/10/11) الملقب بالعم (أبو) احتراماً وتقديراً، ومعه رفاقه المؤسسون **رشيد حمو**، **حمزة نويران** (شيوعي سابق)، **حميد حاج درويش**، **محمد علي خوجة**، **خليل محمد وشوكت حنان**، حيث عقد الاجتماع الأول للحزب في 1957/6/14 في مدينة حلب وطرح المناضل **عثمان صبري** على رفاقه برنامج الحزب باللغة الكردية المعروف باسم (**ريزان**)، ثم انضم إليه بعد ذلك في عام 1958 من مؤسسي حزب آزادي من الشيوعيين الأكراد الشاعر **جكرخوين** ورفيقه **محمد فخري** وآخرين من الأعضاء، وكذلك أعضاء الهيئة التأسيسية من **جمعية وحدة الشباب الديموقراطيين الأكراد** التي كانت قد تشكلت عام 1952 في مدينة القامشلي على أيدي الأستاذ **محمد ملا أحمد**، **درويش ملا سليمان** (بافى جنكى)، **عبد العزيز علي عبيد وسامي ملا أحمد نامي**.. وفي عام 1958 انتسب إلى الحزب الدكتور **نور الدين زازا** الذي أصبح رئيساً للحزب والعم (**أبو**) سكرتيراً له.

المستوى العالمي، في قفص ضيق ووضع يائس ولم يساعد الأطراف المنشقة عن بعضها تشكيل تحالف أو جبهة فيما بينها في حين استمر النظام في تلميع صورته في نظر الشعب الكردي بإظهار دعمه الزائف لأطراف كردستانية غير سورية، وفي نفس الوقت صعد من وتيرة تنفيذ مشاريعه العنصرية من تعريب واستيطان ومحاربة للشخصية القومية وللثقافة واللغة الكردية، بل حتى الأغنية الكردية.. مما عرقل النمو الطبيعي لمجتمعنا وأصابه بالعجز والتخلف الكبير، وفشلت بذلك كل محاولات أولئك الذين سعوا لجعل الحركة جزءاً من آليات النظام الذي يتحرك حسب مواد الفكر العفلي المعادي لطموحات الأمة الكردية عداء تاماً وسافراً...

لذا من أجل إخراج الحركة من أزمتها المستمرة وإعادتها إلى الخط الذي سارت عليه في البداية، خط النضال القومي الاصيل، ومنع أي تلاعب بأصالتها القومية هذه، كان لا بد من دراسة الأسباب والخلفيات الفكرية والسياسية والتنظيمية التي أدت بالحركة إلى هذه الهزائم المتتالية والانشقاقات اللامجدية.. وبعد النظر في كل ما جرى ويجري على الساحة الكردية والسورية والكردستانية والشرق أوسطية والعالمية من تطورات وأحداث جسام متلاحقة فقد توصلنا إلى ضرورة:

- تأسيس إطار غير أيديولوجي بإسم بارتي ديموقراطي كردستان سوريا، حيث كان هذا الحزب، حزب الأكراد جميعاً بمختلف انتماءاتهم الفكرية والمذهبية والسياسية وفئاتهم وطبقاتهم.. وموضوع الانفصال الطبقي داخل المجتمع جاءنا من الشيوعيين في الوقت الذي نرى فيه القضية الكردية قضية قومية وليست طبقية.

- وضع منهج (ريزان) يتلاءم مع التطورات الجديدة في النظام العالمي الجديد الذي نشأ بعد انهيار النظام السوفييتي وسقوط جدار برلين.

- التخلص من الهيكلية الهرمية التي كانت وراء كثير من التمزقات والانشقاقات داخل

الفهم الخاطيء للنضال الديموقراطي الذي يتسع لمختلف الأيديولوجيات إن سادت في الحزب ديموقراطية بمعنى الكلمة وبنيت هيئاته على أساس ديموقراطي صحيح. ووصل الأمر في النهاية إلى نشوء شجرة ذات أغصان وفروع عديدة يدعي كل طرف منها بأنه حامل الشرعية وأنه وريث الحزب الأم، بل إن الأطراف الأخرى مشكوك بأمرها أو عميلة أو خائنة أو رجعية.. طبعاً إن الأجهزة الأمنية المختلفة والقوى المتربصة بنضال الكرد استفادت من هذه الانشقاقات في تصفية كثيرين من العناصر المخلصة داخل الحركة الكردية وشجعت على توسيع دائرة الخلاف فيها بهدف تخريبها وتحريفها وإفراغها من مضمونها السياسي بالسيطرة على مفاصل التنظيمات من خلال دفع عملائها للتسلل إلى الأحزاب التي باتت ضعيفة وغير قادرة على الدفاع عن نفسها بسبب الانشقاقات المتتالية. ولا يخفى على أحد أن التصفيات السياسية قد شملت العديد من خيرة كوادر الحزب وفي مقدمتهم المناضل الكبير **عثمان صبري (أبو)** ورئيس الحزب نفسه **الدكتور نور الدين زازا**.

ولكن يجب القول أيضاً بأنه رغم كل ما اعترى الحركة الوطنية الكردية في سوريا من ضعف وأصاها من تمزق فإنها ظلت القوة السياسية الوحيدة في مواجهة العنصرية والحقد القومي وسائر أشكال التعريب الذي استهدف إنهاء الوجود القومي الكردي في كردستان سوريا والقضاء على كل طموحات شعبنا في نيل حقوقه المشروعة كثنائي قومية في البلاد بعد القومية العربية، إلا أنه بسبب شدة الضغوط التي مورست من قبل الحكومة باستمرار ولفقدان أي دعم خارجي للحركة وسيطرة نظام استبدادي متفرد بالحكم لايسمح بأي نشاط سياسي معارض أمام الشعب السوري عامة والكردي منه خاصة فإن حركتنا الكردية قد وجدت نفسها في الحقبة الأخيرة من نضالها، رغم التحولات الكبيرة على

تحت هذا العنوان الجميل والهدف الكبير دأبت قيادات الحركة الوطنية الكردية في غرب كردستان سنين طويلة على العمل لبناء تحالف قومي أو جبهة قومية تضم سائر التنظيمات الكردية التي انشقت من قبل عن بعضها بعضاً بفعل عوارض الزمن والانفجارات المتتالية للخلافات المستعصية داخلها. ولقد ناضلت هذه القيادات من أجل التقارب والتجاذب وحققت تقدماً في هذا المجال بتخفيف حدة التوتر فيما بينها حيث كانت خلافاتها الجانبية في كثير من الأحيان أسباباً هامة في تأزيم الوضع الداخلي الكردي وتم استغلال ذلك من قبل النظام على الدوام لتوسيع دائرة الممارسات والاجراءات العنصرية القمعية بحق النضال التحرري الكردي وتشديد الحملة الهوجاء للتنكر لكل ما هو كردي في البلاد والاستمرار في مسلسل تنفيذ المشاريع العدوانية في المناطق الكردية بهدف التعريب والتبعيث والتخريب الشامل للأصالة الكردية في سورية.

إلا أن "ثعالب" الحركة الكبار المتفننة في الخداع والتضليل والتحايل قد غلبت بارتدائها هذا الشعار على "أسود" الحركة وتمكنت من ترويض كثيرين منهم وزج طاقاتهم الكبيرة في خدمة أهدافهم، وسيطرت "الحمام" على "الصقور" وطارت بها إلى مطاعم دمشق الدافئة، لتعمل على تدجينها وتجنيدتها وتعلن للنظام الذي يراقب من عل كل ما يجري انتصارها الساحق على "الفوضى الكردية" وقدرتها على الاخضاع بسلاح الاقناع وبالتالي إعلان نفسها كناطق بإسم الشعب الكردي في كردستان سورية. وبالمقابل طمأنها النظام إلى أنه لن يمارس بحقها أي إجراء تعسفي ما دام الكرد يلعبون في الملعب الخلفي ولايتناهي صوتهم إلى مسامع الرأي العام العالمي ولايزعجون الحكومة بممارسات نضالية

الحركة الوطنية الكردية إلى جانب الانشقاقات الأيديولوجية.

- تحديد ثوابت الحركة الوطنية الكردية في كردستان سوريا تحديداً دقيقاً يتلاءم مع واقع المرحلة التي تمر بها البلاد.

- تحديد الهدفين المنشابكين قومياً وسورياً من خلال التمسك بالوحدة الوطنية السورية والمطالبة بالحكم الذاتي لكردستان سوريا في ظل نظام ديموقراطي يضمن هذا الحق دستورياً، والربط بين النضال القومي الكردي والنضال من أجل الديمقراطية.

- التأكيد على النهج السلمي للحركة ورفض العنف والإرهاب مع وضع مصلحة الشعب الكردي فوق أي مصلحة أخرى.

لهذه الأسباب وغيرها فقد أعلنت ثلثة من الوطنيين الكرد الإعلان عن نفسها في صيف عام (2000) كأول مجموعة منظمة على طريق إعادة إحياء بارتي ديموقراطي كردستان سوريا وبدأت بالفعل في نشاطها من أجل توحيد التنظيم والهدف والمسار الكردي في كردستان سوريا، ولقد عاهدنا على أنفسنا أن نسير على هذا الطريق الشاق رغم كل التحديات والمصاعب والهجمات، إيماناً منا بأنه الطريق الصحيح لجمع طاقات الشعب الكردي ولأن في الوحدة قوة وفي التشرذم ضعف..

وندعو في هذه المناسبة الوطنية العظيمة سائر المخلصين الكرد للانضمام إلى حزبهم الأول كما انضم إليه في بداياته أعضاء حزب آزادي وجمعية وحدة الشباب الديموقراطيين الأكراد دون أن يصروا على ما كانوا عليه قبل تأسيس البارتي.

* **المجد لحزب الأكراد: بارتي ديموقراطي كردستان سوريا**

* **الخزي والعار لأعداء الشعب الكردي**

2003/6/14

بارتي ديموقراطي

كردستان سوريا

○○○○

توحيد القرار الكردي

الإعلام أو في الشارع العام أو في البرلمان الذي يفترض فيه أن يكون منبراً لإسماع صوت الشعب؟! إن اعتقال مناضلين سوريين ناشطين في مجال حقوق الإنسان من مختلف التيارات منذ إعلان العهد الجديد/ القديم ومن بينهم حركيون أكراد حاولوا التعبير عن مطالب شعبيهم العادلة (استعادة حق المواطنة وإلغاء المشاريع العنصرية) بتظاهرة سلمية في العاصمة دمشق في أواخر العام الماضي، واتهام الناشطين (مروان عثمان وحسن صالح من حزب يكي تي الكردي) من قبل النيابة العامة لمحكمة أمن الدولة العليا مؤخراً بالعمل على اقتطاع جزء من الأراضي السورية بهدف إلحاقه بأراضي دولة أخرى لم يتم ذكرها، دليل واضح أن الحكومة لا تؤمن مثل هذا الإطار الشرطي لنضال ديموقراطي سلمي على الأراضي السورية.. وهذا يدفعنا إلى طرح سؤال هام على أطراف (التحالف/ الجبهة) الكردية: - ما طبيعة النظام السائد في سورية؟

نعم ما طبيعة هذا النظام الذي لم يعد أحد تستطيع تحديد هويته بالشكل الصحيح؟ هل هو نظام ديموقراطي أم توتاليتاري دكتاتوري؟

وكما أن هذه الأحزاب كانت تشغل مؤتمراتها القديمة وقواعدها المنظمة والجماهير غير المنظمة بأسئلة من هذا النوع (- هل النظام وطني تقدمي أم قومي بورجوازي؟) وكانت تعرض نفسها لانشقاقات بسبب التحليلات والاستخلاصات الناجمة عن طرح مثل الأسئلة، فإن عليها الإجابة عن سؤالنا الملح أيضاً لأنه لا يقل أهمية عن أسئلة تلك المراحل السابقة من تاريخ الحركة الوطنية الكردية.

أما من طرفنا فقد تحدثنا من قبل ولمرات عن طبيعة النظام الحاكم في

حادّة كالتالي يمارسها المعارضون في بلدان أخرى. واتخذت هذه "الحمام" وضع مسالماً للغاية بحجة أن البلاد تمر في مرحلة تاريخية حرجة لايجوز لنا فيها المطالبة بحقوقنا القومية بطريقة مزعجة، في حين أن هذه القيادات نفسها تقف باحترام لنضالات شعوب أخرى تستخدم العنف وأحيانا الارهاب أو الانتحار لتسجيل مواقف سياسية والكرد لم يقوموا بمثل تلك الأعمال الرهيبة يوماً ولن يقوموا بها مطلقاً لأن هذا يتنافى مع أبسط قواعد المنطق البشري وتأبى الحركة الوطنية الكردية السير على مثل هذا الطريق أبداً.

وبهذا أصبح "توحيد القرار الكردي" في خدمة استمرار السياسة الشوفينية للنظام لا ضدها، وأصبح.. التقارب الكردي يبدو وكأنه جزء من مخطط يهدف إلى منع صدور أصوات شاذة من الطرف الكردي أو "خروج على الصف الوطني التقدمي!"، وهو مخطط يتم رسمه وتحديد إطاره من قبل النظام الذي وضع نصب عينيه تعريب الكرد وتجريدتهم من أصالتهم القومية وتبعيئهم خدمة لأهداف "الحزب القائد" في الوحدة والحرية والاشتراكية.

في نظرنا هذا لايمكن اعتباره توحيداً للقرار الكردي أو الخطاب الكردي أو قاعدة صلبة لتحقيق طموحات شعبنا المضطهد، فتوحيد القرار الكردي يجب أن يعني أولاً **توحيد الهدف الكردي**. فهل الهدف الكردي في سورية موحد؟ وإذا كان موحداً فما السبيل لتحقيقه؟

طبعاً بالنضال الديموقراطي السلمي الذي يرفض الإرهاب كما يرفض في الوقت ذاته إرهاب الدولة أيضاً، ولكن هل تؤمن الحكومة الإطار الشرطي والغطاء الشرعي لممارسة أي نضال ديموقراطي سلمي في البلاد والافصاح عن الحقوق في

لارضاء الولايات المتحدة، كما أن موجة بيع الأعلام التقدمية ورفعها قد خفت منذ زمن انهيار المعسكر الأحمر، وبدأت مرحلة الاختيار والفصل بين شكلين من الأنظمة "الديموقراطي" و "الدكتاتوري" ولا نرى بينهما مجالاً لنظام آخر حتى ولو كان نظاماً قائماً على أساس العقيدة الدينية أيضاً، فقد صرح أحد علماء الكرد الأبرار بأن الذي يقف ضد الديموقراطية إنما يدافع عن الدين.. فكيف بالذي يعتبر الدين تخلفاً؟ هل يمكن أن يخدمنا بالأعباء وأقنعتة "الديموقراطية" المزيقة من انتخابات مدروسة حسب خطط جاهزة وتلاعب بالدستور وبرلمان منتخب بمعايير محددة وحرّيات مقصوفة الأجنحة في عصر الانفتاح العالمي الكبير؟! فآية ديموقراطية يتكلم عنها السيد مصطفى ميرو وأي ازدهار؟!.. لذا نأمل أن يجيب عن سؤالنا المطروح حول طبيعة النظام السائد في البلاد حكماء التنظيمات الكردية وزعمائهم الذين لا نشك في قدرتهم على الإجابة عنه، عسى أن يكون في ذلك خير لأبناء وبنات هذا الشعب المظلوم ويساهم في تعزيز وحدة القرار الكردي.

○○○○

دعوة لإقامة

تحالف من أجل سورية ديموقراطية
Coalition for a democratic
Syria (KDS)

من منطلق تعزيز الجهود المبدولة من قبل سائر القوى والأحزاب والجمعيات السورية العاملة لتحقيق نظام ديموقراطي قائم على أساس التعددية

سورية، ونظرتنا إليه لا تختلف في شيء عن نظرتنا إلى حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يعلن نفسه حزباً قائداً للدولة والذي فقد كثيراً من قوته بانهايار النظام العراقي واخلخلة تنظيمات قيادته القومية المنتشرة في طول العالم العربي وعرضه.. وحزب البعث قائم على أساس إنكار الوجود القومي الكردي في كردستان سورية وعلى ممارسة شتى صنوف الاضطهاد القومي ضد الشعب الكردي والإصرار على تعريبه بما لديه من وسائل وآليات كالاستيطان والترحيل والترهيب والاعتداء على الحقوق الأساسية للمواطن الكردي ومنع الثقافة الكردية، وسياسة رئيس الحكومة السيد مصطفى ميرو في مجال مكافحة الكرد من مصادرة الأملاك وحرمان الكرد من سندات التملك إلى درجة إصدار القوانين الاستثنائية بحق الأغنية الكردية مثال رائع على عنصرية هذا الحزب التي لا تقل عن الطورانية التركية حقداً على الأمة الكردية في نفس الوقت الذي يحارب فيه هذا "الحزب الطبيعي" الاستيطان والاحتلال والتهويد في فلسطين!.. هذا الحزب يسير في الاتجاه المعاكس للحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان ويشكل الحزن الأساسي لنظام لايتوانى عن استخدام العنف ضد مواطنيه إن اقتضت مصلحة بقائه ذلك وجعل سورية جمهورية وراثية، أي ملكية من الطراز الجديد.

إلا أن مرحلة المزایدات الوطنية قد ولت فالوطنية تعني قبل كل شيء سيادة البلاد والاستقلال في القرار الوطني، وهذا بات صعباً للغاية في العصر الرامسفلدي هذا، ففي الوقت الذي تنشب فيه صقور الحكومة الأمريكية أظفارها في جسد السيادة السورية تسارع حكومة مصطفى ميرو لعقد عقدين كبيرين مع شركات البترول الأمريكية في محاولة بائسة ويائسة

مختلف الأطراف المهمة بالموضوع في سورية وخارجها. ثالثاً- العمل المشترك لإنهاء سياسة الحزب "القائد" الفاشلة التي لم تجلب للبلاد أي ازدهار حقيقي واتسمت بتعميق الهوة بين الشعب الكادح والشرائح الطفيلية المتحكمة في سياسة واقتصاد البلاد وبالفشل الكبير في سائر المجالات وتحويل سورية إلى جمهورية وراثية.

إننا نتقدم بهذا المشروع إلى كل القوى والمنظمات والجمعيات الوطنية الديمقراطية في سورية للمشاركة معنا في إقامة هذا التحالف بالتعاون والتضافر مع سائر المنظمات الدولية والإنسانية والقوى السياسية والشخصيات العاملة على الصعيد العالمي التي تبدي اهتماماً بتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والاستقرار في سورية والشرق الأوسط.

2003/5/1

الدعوة منشورة أيضاً في صفحة الحزب :

<http://www.kurdayeti.net/KDPS.htm>

○○○○

بعد نشر هذه الدعوة تم عقد اجتماع بين حزبنا ومنظمة أوروبا لحزب يكي تي الكردي في سوريا وتم التوصل إلى اتفاق صدر عنه البلاغ التالي:

بلاغ مشترك حول العمل لتأسيس

(التحالف من أجل سورية

ديموقراطية)

في الذكرى السادسة والأربعين لتأسيس أول تنظيم سياسي كردي في سوريا (عام 1957م) التقى ممثلون عن كل من:

- حزب يكي تي الكردي في سورية
- بارتي ديموقراطي كوردستان سوريا
وذلك للتباحث حول مشروع (التحالف من أجل سورية ديموقراطية)، وقد انضم للحوار السيد هانز برانشايد

واللامركزية في الإدارة والانتخاب الحر واحترام حقوق الإنسان والفصل الحقيقي بين السلطات وتحقيق الأمن الغذائي والصحي لسائر أفراد الشعب وإبعاد الجيش عن السياسة بإصلاحه على أساس الكفاءة والخبرة والتجنيد الطوعي وليس على أساس الالتزام الحزبي أو الطائفي ونبذ العنف والإرهاب وتجاوز الطائفية وإفساح المجال أمام الحريات السياسية والدينية لكل الجماعات والأفراد التي يتكوّن منها الشعب السوري ومنح الأقليات القومية والدينية حقوقها المشروعة، ومن ضمنها الشعب الكردي الذي يمثل ثاني أكبر قومية في البلاد بعد القومية العربية، بترسيخ ذلك كله، إضافة إلى ما يتطلبه المجتمع الديمقراطي من أسس ومبادئ، في دستور البلاد وقوانينه، لابد من:

أولاً- تجميع طاقات القوى العاملة من أجل الديمقراطية بإخلاص حول النقاط الأساسية في هذا النضال الوطني الكبير، وذلك من مختلف الاتجاهات والأطياف الفكرية والسياسية دون استثناء، مع التأكيد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الأوضاع المتردية في البلاد أمام القانون، وتعرية المواقف والممارسات الهادفة إلى حفظ مكاسب هذه الفئات الطفيلية التي من مصلحتها استمرار النظام التوتاليتاري القائم في سياسة كبت الحريات وانتهاك حقوق الإنسان والتفرد بالسلطة من خلال ديموقراطية مشوهة ومزورة.

ثانياً- السعي لنيل دعم ومساندة المنظمات الدولية والإنسانية وسائر القوى العاملة على الصعيد الدولي من خلال إقامة هذا التحالف ومشاركتها الفعالة في دفع المشروع الديمقراطي السوري إلى الأمام بمختلف السبل السلمية وعن طريق الحوار بين

وسيتم توسيع اللجنة في المستقبل القريب حسب رغبة الأطراف التي ستشارك في العمل التحضيري للتحالف ومتطلبات النشاط...

ويتوجه الحزبان بالدعوة إلى كل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية والثقافية والاجتماعية السورية في داخل البلاد وخارجها للمساهمة في تقوية هذا العمل وإنجاح هذا المشروع، ويرحب الحزبان بالاقترحات الواردة من قبل الأطراف العازمة على دفع العمل في هذا الإتجاه.

وعلى أمل كسب تأييد المنظمات الدولية فإن الحزبين سيعملان معا وبالتنسيق مع اللجنة التحضيرية للتحالف من أجل سورية ديمقراطية في هذا المجال. وعليه ننشر هذا البلاغ للإعلام.

بون / ألمانيا - 2003/6/14

**حزب يكي تي الكردي في سوريا -
منظمة أوروبا
الحزب الديمقراطي الكردستاني
- سوريا**

استنكار

نستنكر بقوة قيام الدوائر القمعية للنظام البعثي الحاكم في سوريا باعتقال مجموعة جديدة من المواطنين الكرد وبالاعتداء بالعصي والهراوات على النساء والأطفال الكرد الذين عبّروا عما يختلج في نفوسهم من مشاعر في يوم الطفل العالمي في 2003/6/25 في مسيرة قاموا بها صوب مقر الهيئة الدولية (اليونيسيف) واحتجاجاً على ما يعانيه الشعب الكردي من حرمان بسبب السياسة العنصرية الحاكمة التي يتبعها حزب البعث الحاكم ضد هذا الشعب من وصوله إلى الحكم بانقلاب عسكري عام 1963، وسلبه الشعب الكردي حقوقه القومية والإنسانية.. ونعتبر هذا اللون من التعامل مع المواطنين تخلفاً حضارياً رهيباً وتعبيراً واضحاً عن طبيعة النظام

رئيس منظمة ميديكو انترناسيونال المعروفة عالمياً وعضو إدارة (التحالف من أجل عراق ديمقراطي)

هذا وقد تناول الحوار مسائل متنوعة منها الخارطة السياسية للعمل الديمقراطي في سورية منذ الاستقلال، والتطورات التي حدثت في سورية منذ استيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي على الحكم عام 1963 وإلى الآن، وتم التطرق بشكل واسع إلى موضوعي حقوق الإنسان والقضية القومية للشعب الكردي في كوردستان سوريا ومجالات العمل المشترك لتحقيق الديمقراطية في البلاد وصون حقوق الإنسان وانجاز مطالب الشعب الكردي العادلة.. تطرق المجتمعون بإسهاب إلى موضوع المعتقلين السياسيين في سورية بشكل عام واعتقال العضوين القياديين لحزب يكي تي الكردي في سورية مروان عثمان وحسن صالح بشكل خاص ومختلف المشاكل الناجمة عن سياسة قمع الحريات وانتهاك الحقوق الإنسانية في ظل النظام السائد، وقد تقرر عمل الكثير في هذا المجال مع المنظمات الدولية المعنية بالأمر. وأبدت منظمة ميديكو انترناسيونال استعدادها لمتابعة وضع المعتقلين والسعي للإفراج عنهم.

وتدارس المجتمعون إمكانية إقامة (تحالف من أجل سورية ديمقراطية) واحتمالات مشاركة القوى السياسية السورية والشخصيات الوطنية من مختلف الانتماءات (العربية والكردية) ودعم ذلك من قبل المنظمات المهتمة بالديموقراطية وحقوق الإنسان في العالم كله وفي أوروبا خصوصاً. هذا وقد تقرر تشكيل لجنة تحضيرية للعمل في هذا الإتجاه من:

- هانز براندشايد
- الدكتور توفيق حمدوش
- الدكتور حسين سعدو

وبقوة على كل الأصعدة في إطار حملة سلمية عالمية لاقامة مثل هذا المجتمع في سوريا.

بارتي ديموقراطي كردستاني سوريا
النيابة العامة لأمن الدولة العليا تطلب "المؤبد" لقياديين
أكراد

نقلت وكالة الأنباء الفرنسية في 21/05/2003 من دمشق خبراً مفاده أن نيابة أمن الدولة العليا قد اتهمت كلاً من الكاتب مروان عثمان ورفيقه حسن صالح (من أعضاء المكتب السياسي لحزب يكي تي الكردي) اللذين اعتقلا في الشهر الأخير من العام الماضي "بمحاولة اقتطاع جزء من الاراضي السورية لضمه الى دولة اجنبية" وهذه جناية تصل عقوبتها إلى السجن مدى الحياة.. ووضح المحامي ان هذا الاتهام جاء "بدلاً" من اتهام محكمة عسكرية لهما "بالانتماء الى جمعية محظورة" هي حزب الوحدة الكردي الذي رأى البني انه "حزب علني يعمل على الساحة السورية ضمن المبدأ القانوني الذي لا يمنع وجود الاحزاب في سوريا وفي غياب قانون ينظم عمل الاحزاب". وعثمان وصالح عضوان في المكتب السياسي للحزب.

وقال البني ان الاتهام الاول نص على "جنحة" فيما نسب القرار الاتهامي الجديد اليهما "جناية تصل عقوبتها الى السجن المؤبد".

وكان المحامي نفسه اعلن في التاسع من شباط (فبراير) الماضي ان المحكمة العسكرية احالت عثمان وصالح الى محكمة امن الدولة العليا "بتهمة اثاره النعرات الطائفية والمذهبية".

واعتبر المحامي حينذاك ان احالتهما الى محكمة امن الدولة "خطوة الى الخلف على صعيد عمل المحاكم الاستثنائية ومحاولة لاعادة فاعليتها بالقضايا السياسية". وكانت هذه المحاكم اقيمت في سوريا بموجب

القمعية ، ودليلاً على عجز النظام عن حلّ المشاكل العالقة وعدم قدرته على تجاوز تاريخه القائم على القسوة والإكراه تجاه كل نسيم يهب على البلاد وعدائه حتى للأطفال والنساء فيما إذا أبدوا امتعاضهم من سياسة معينة.

إن مثل هذه التصرفات الهوجاء للقائمين على النظام لا تضرّ إلا بالنظام وحده والشعب الكردي لا يمكن إرهابه بمثل هذه الممارسات الفظة والدليل على ذلك أن النظام البعثي الآخر الذي حكم في العراق بالحديد والنار وأعلنها حرباً قذرة على الشعب الكردي مستخدماً كل أشكال الإرهاب والأسلحة الكيميائية المحرّمة والتشريد والتقتيل والتعذيب وحرق الأرياف وتدمير المدن والقرى لم يتمكن من زحزحة الإيمان الكردي بالحق القومي المشروع وبالعراق الديموقراطي الفيدرالي وبزوال النظام البعثي نفسه..

وإننا في بارتي ديموقراطي كوردستان سوريا ، سنلجأ فوراً إلى كل الوسائل المتاحة دولياً للتعبير عن سخطنا لدى منظمات حقوق الإنسان ، ونطالب بالإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين في سوريا ومن ضمنهم معتقلو الرأي الأكراد القدامى والجدد. ونؤكد بأنه في النهاية لا بد وأن يتراجع النظام عن سياسته الخاطئة الحاقدة هذه لأنه لن يستفيد منها مطلقاً..

ونحدر بهذه المناسبة المؤلمة أولئك الذين يطبلون ويزمرون للنظام وديموقراطيته من بعض تنظيمات وقيادات شعبنا الكردي في سوريا بأنهم سيخسرون شعبهم تماماً إذا ما استمروا على نهجهم المتواطىء هذا، كما نذكر القوى الوطنية المخلصة من أبناء شعبنا الكردي والشخصيات الوطنية وكل القوى العاملة من أجل الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان في سوريا بأنهم مدعوون للعمل المشترك وندعوهم جميعاً للانضمام إلى (التحالف من أجل سورية ديموقراطية) لأن الوقت قد حان للتغيير والتحديث والانتقال إلى مجتمع تعددي ديموقراطي وعلينا العمل بسرعة

السلطات السورية تحجب موقع

صحيفة "إيلاف" الإلكترونية وموقع "محجوب"

علم فرع المنظمة العربية للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير في سورية أن وزير الإعلام السوري **عدنان عمران** ، الذي اشتهر شعبيا في الآونة الأخيرة باسم "**عدنان غوبلز الصحاف**"، طلب من الجهات المختصة حجب موقع صحيفة إيلاف الإلكترونية اليومية www.elaph.com التي تنشر في لندن عن قرائها في سورية. وقال مصدر في وزارة الإعلام السورية لمندوب المنظمة " إن الوزير **عدنان عمران** طلب من الجمعية السورية للمعلوماتية والمؤسسة العامة للاتصالات [عبر وزير المواصلات] حجب موقع إيلاف إثر قيام الصحيفة الإلكترونية المذكورة بنشر مقال نقدي لاذع في السادس والعشرين من نيسان/ إبريل الماضي تحت عنوان (الحريات وارتباك الإعلام السوري) أشار فيه الكاتب إلى زيف الإدعاءات التي يسوقها الوزير المذكور عن أنه لا رقابة على الصحف السورية ، وانتقد فيه قيام السلطات السورية بممارسة ضغوط كبيرة ضد صحيفة الدومري الأسبوعية الساخرة التي يملكها **فنان الكاريكاتير الشهير علي فرزات**، واعتبرها "نتيجة طبيعية للضغوطات التعجيزية التي تمارسها وزارة الإعلام السورية ضد أي صوت مستقل لا يندرج في سياق خطابها الشمولي والمرتبك، والقائم على إدارة معركة شرسة ضد الحريات الصحفية من تحت الطاولة ، وقفاز شعاراتي أجوف يجيد وزير الإعلام السوري ارتدائه أمام وسائل الإعلام الخارجية " ... وبهذا الإجراء الجديد تنضم صحيفة إيلاف الإلكترونية إلى "القائمة السوداء المفتوحة" التي أعدتها السلطات السورية وأدرجت فيها حتى الآن عشرات المواقع الإلكترونية

قانون الطوارئ المطبق منذ اربعين سنة تقريبا.

قال **البنّي** ان النيابة العامة "ترفض منح الاذن لزيارة موكلية الموقوفين للتباحث بشأن التهمة الجديدة".

واعقل **عثمان وصالح** في 15 كانون الاول (ديسمبر) من العام الماضي اثناء وجودهما في وزارة الداخلية السورية لمقابلة وزير الداخلية اللواء علي حمود، حسيما افاد بيان لرابطة لجان الدفاع عن حقوق الانسان في سوريا.

وكانا قد شاركنا قبل خمسة ايام في تظاهرة للاكراد امام مجلس الشعب لمطالبه السلطات السورية باعادة النظر في "سياسة التمييز" المتبعة ازاءهم في سوريا.

○○○○

بيان صحفي صادر عن المنظمة العربية للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير

الأمانة العامة دمشق - 12 أيار / مايو 2003

اعتداء جديد في سياق حربها المسعورة ضد حرية الصحافة والتعبير:

والأجنبية المعتمدة في دمشق . وكان هذا الفرع المخبراتي , بما يملكه من إمكانيات وخبرات تقنية لا تملكها الجهتان المذكورتان , قد قام بـ " تكسير " عشرات ألوف الرسائل الإلكترونية المرسلة من وإلى سورية خلال العام المنصرم بناء على طلب الجهات السياسية والأمنية العليا . (انظر تقرير - بيان منظمتنا في اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2002 /12/10) . وفي سياق متصل , علم فرع المنظمة أيضا أن موقع مكتوب www.maktoob.com قد حجب بدوره عن الجمهور السوري . غير أن مصدرنا في وزارة الإعلام السورية لم يعرف حتى الآن الدوافع التي تقف وراء ذلك , وإن يكن البعض قد عزاه إلى " الحرب الخفية التي تدور بين أجهزة المخابرات السورية والأردنية , حيث تتهم الأولى الثانية استخدام الموقع لغايات استخبارية ... "؟

إن فرع المنظمة العربية للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير في سورية , وإذ يندد بهذا الإجراء القمعي الجديد ضد صحيفة إيلاف الإلكترونية وموقع مكتوب , ويعتبره اعتداء سافرا على حرية الصحافة والتعبير , وجزءا من الحملة العدوانية المسعورة على حق المواطنين السوريين في الحصول على المعلومات وتداولها , وهو الحق الطبيعي الذي كرسه لهم المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان , تذكر النظام السوري وأركانه الذين لا يزالون يعيشون في العصور الوسطى بأن إصرارهم الأحمق على دفن رؤوسهم النعامية في الرمال , في عصر السماء المفتوحة وتقنية الاتصالات التي اخترقت جميع الحوجز , لن يزيدهم إلا اختناقا وعزلة داخل شرايقهم الأيديولوجية المهترئة , ولن يفيدهم شيئا في عصر ولت فيه السواتر الحديدية إلى غير رجعة , ولهم فيما

التي تم حجبها عن القراء والمتابعين في سورية, وكان آخرها موقع أخبار الشرق www.thisissyria.net الذي يبيت من لندن ويعنى بالشؤون السورية وشؤون المشرق العربي بشكل عام . من ناحية أخرى أكد مصدر في هيئة تحرير إيلاف لمنظمتنا أن صحيفته " اتصلت بالجهات المعنية في دمشق لمعرفة الأسباب والدوافع التي وقفت وراء ذلك , غير أن مسؤولي الاتصالات السوريين , وخلافا لوعدهم , لم يوضحوا حتى الآن أسباب قرارهم " . ولفت المصدر الإنتباه إلى عشرات المقالات والتقارير والتحليلات التي نشرتها الصحيفة عن الشؤون السورية بشفافية وليبرالية ومهنية صحفية عالية أسوة بما قامت به إزاء جميع الأنظمة العربية دون استثناء " . ومن المعلوم أن الجمعية السورية للمعلوماتية التي أسسها ياسل الأسد , نجل الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد , وورثها عنه بعد مقتله شقيقه بشار الأسد قبل أن يرث منصب رئاسة الجمهورية , والمؤسسة العامة للاتصالات التابعة لوزارة المواصلات , هما المزودان الاحتكاريان لمشركي الإنترنت في سورية الذين لا يزيد عددهم عن الثمانين ألفا طبقا لإحصاء رسمي نشر مؤخرا . وتعمل هاتان الجهتان , وبشكل خاص المعية السورية للمعلوماتية , على حجب جميع المواقع الإلكترونية التي يتابعها المواطنون السوريون والتي لا يتساقط خطابها الإعلامي مع أيديولوجية النظام الديكتاتوري الشمولي الحاكم في سورية . وذلك بالتعاون مع الفرع 211 في شعبة المخابرات العسكرية المعروف باسم " الفرع الفني " الذي يتولى عمليات التجسس على هواتف المواطنين السلكية واللاسلكية (الخليوية) ومراقبة بريدهم الإلكتروني , فضلا عن هواتف المسؤولين الرسميين المشكوك في ولائهم , والبعثات العربية

حجب مواقع إلكترونية جديدة في سورية

لندن - أخبار الشرق

قالت منظمة عربية مدافعة عن حرية الصحافة إن السلطات السورية حجبت أخيراً المزيد من المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت عن الجمهور في سورية.

وجاء في بيان للمنظمة العربية للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير (باريس)، أرسل إلى أخبار الشرق؛ إن وزير الإعلام السوري عدنان عمران أوعز إلى مزودي خدمة الإنترنت في سورية: الجمعية السورية للمعلوماتية والمؤسسة العامة للاتصالات (عبر وزير المواصلات) بحجب موقع صحيفة "إيلاف" الإلكترونية اليومية.

وأشار البيان إلى أن حجب الموقع تم بسبب نشر الصحيفة مقالاً نقدياً لأدعاً في 26 نيسان الماضي تحت عنوان "الحریات وارتباك الإعلام السوري" تحدث عن "زيف" ادعاءات الوزير بأنه لا توجد رقابة على الصحف في سورية.

وقالت المنظمة "بهذا الإجراء الجديد تنضم صحيفة إيلاف الإلكترونية إلى القائمة السوداء المفتوحة" التي أعدتها السلطات السورية وأدرجت فيها حتى الآن عشرات المواقع الإلكترونية التي تم حجبتها عن القراء والمتابعين في سورية، وكان آخرها موقع أخبار الشرق الذي يبيت من لندن ويعنى بالشئون السورية وشئون المشرق العربي بشكل عام".

وفي حين أشارت المنظمة إلى حجب السلطات أيضاً موقع "مكتوب" على الإنترنت، فقد نددت بالإجراء "القمعي" الجديد ضد موقعي "إيلاف" و"مكتوب"، معتبرة ذلك "اعتداء سافراً على حرية الصحافة والتعبير، وجزءاً من الحملة العدوانية المسعورة على حق المواطنين السوريين في الحصول على المعلومات وتداولها، وهو الحق

جناه صنوهم في العراق عبرة إن تبقى لديهم أي إمكانية أو استعداد للاعتبار بمصائر الأنظمة الشمولية البائدة .
يشار إلى أن صحيفة إيلاف الإلكترونية اليومية تعتبر أول مشروع عربي من نوعه في ميدان الصحافة الإلكترونية المتكاملة التي تقدم خدمات إخبارية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فضلا عن التقارير والتحليلات التي تتناول هذه الميادين وتأخذ بعين الاعتبار حاجات القطاعات العمرية المختلفة. وكانت ثلاث دول عربية أخرى قد سبق لها أن حجبت موقع إيلاف عن قرائها، وهي الأردن الذي حجب الموقع في العام الماضي لفترة وجيزة قبل أن تعيد السماح به، والمملكة العربية السعودية التي سمحت له بالبت قبل شهرين، إضافة لليمن الذي حجب الموقع صيف العام الماضي إثر تناوله قضايا تتعلق برئاسة الجمهورية. وقالت هيئة تحرير إيلاف إنه بإمكان المتضررين من هذا الحجب الجديد الاتصال بها على البريد الإلكتروني editorial@elaph.com من أجل الحصول على طريقة تقنية جديدة تمكنهم من التواصل مجدداً معه .

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمفوض الملف السوري في المنظمة مازن ياغي:

mazen2002aodepf@hotmail.com
هاتف 0034650664932 أو مقر المنظمة في باريس .

○○○○

ويحاكمون امام محاكم امن الدولة "تطبيقا فعليا". وشدد الخبراء على ضرورة ان يحظى السجناء بمعاينة طبيب ومساعدة محام والاتصال بعائلاتهم وان تكون سجلاتهم منظمة.

واوضح الخبراء في تقريرهم انه رغم الشكاوى المتعددة، من النادر ملاحقة عناصر من القوى الامنية التركية وانزال عقوبات بحقهم لان اجراءات المحاكمة تطول بشكل كبير ولا تأتي الاحكام متناسبة مع خطورة الجرائم المرتكبة.

وطالبت اللجنة بفتح تحقيق مستقل ومعق وسريع بالادعاءات المتعددة عن سوء معاملة واقامة نظام فعال وشفاف لتقديم الشكاوي.

وطلب التقرير من انقرة الغاء التقادم لجرائم التعذيب وسوء المعاملة واجراء محاكمات سريعة للعناصر الامنية التي تكون هناك شكاوى بحقها والسهر على ان تعلق مهماتهم خلال التحقيق وتجريدهم من رتبهم في حال ثبتت اذانتهم.

لكن خبراء الامم المتحدة اشاروا الى نقاط تثير الارتياح مثل الغاء عقوبة الاعدام للجرائم المرتكبة في زمن السلام ورفع حالة الطوارئ واجراء اصلاحات تشريعية ودستورية تتعلق بتخفيض مدة الحبس وتخفيض عدد الجنح التي تنظر فيها محاكم الدولة.

[عرب أون لاين - 2003/5/16]

○○○○

الطبيعي الذي كرسته لهم المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

أعلن المركز السوري للقلم (مقره نيقوسيا) أنه اختار كلا من معتقلي الرأي د. عارف دليلة والمحامي حبيب عيسى والشاعر الكردي مروان عثمان، كأعضاء شرف في المركز وذلك لما قدموه من تضحية ونضال في سبيل حرية التعبير، وطالب المركز الذي يهتم بحرية التعبير والإبداع في سورية، بإطلاق سراح جميع الكتاب والصحفيين ومعتقلي الرأي في سورية واحترام حرية الصحافة والتعبير

منع المحامي الأستاذ عبد المجيد منجونة، عضو مكتب سياسي في حزب الاتحاد الاشتراكي، من مغادرة القطر مؤخرا، لينضم إلى قائمة الممنوعين من السفر من الناشطين في الحقل العام في سورية.

○○○○

الامم المتحدة تندد باستمرار التعذيب في تركيا

جنيف : افاد تقرير للامم المتحدة ان خبراء من المنظمة الدولية اجتمعوا في جنيف في اطار لجنة مكافحة التعذيب ونددوا باستمرار اللجوء الى التعذيب في تركيا مشيدين في الوقت نفسه بجملة من الاجراءات التشريعية في هذا المجال.

لكن اللجنة اعربت في توصياتها في التقرير الدوري الثاني الذي قدمته لها تركيا ودرسته في الثاني والخامس من ايار/مايو، عن قلقها من "الادعاءات العديدة والمتطابقة عن ان عمليات تعذيب وسوء معاملة واساليب غير انسانية ما زالت على ما يبدو تمارس بشكل شائع بحق سجناء".

وطلب خبراء الامم المتحدة من انقرة السهر على تطبيق الضمانات ضد التعذيب على سجناء ارتكبوا جناح